المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
العدد التاسع/ الجزء الثالث تشرين الأول 2021

دور مقررات بازل I، II، III في التنبؤ والحماية من الأزمات المالية.

The Role of Basel I, II, and III Decisions in Predicting and Protecting Against Financial Crises.

أ.د .الهادي آدم محمد إبراهيم فاطمة عيسى هداب باسيق
أستاذ المحاسبة- جامعة النيلين . طالبة دكتوراه.

الملخص.

تناولت الدراسة دور مقررات بازل في التنبؤ والحماية من الأزمات المالية. تمثلت مشكلة الدراسة ظهور الأزمة المالية أدى لمساهمة مقررات بازل وبدور كبير في حل مشاكل كل المصارف السودانية وعملت هذه المقررات على معالجة المخاطر الائتمانية ومعالجة التغيرات المالية والتنبؤ بها مسبقاً قبل حدوثها لعمل أو لخلق البدائل التي تعالج القصور المالي الذي يحدث نسبة لضعف الموقف المالي لعدم الاعتماد علي ما جاءت به مقررات لجنة بازل التي تعالج التعثر المالي في المصارف من جذوره. هدفت الدراسة إلى أن تطبيق مقررات بازل تمهد للتنبؤ بالأزمة المالية ومعالجتها قبل حدوثها، دور مقررات بازل في حماية من الازمات المالية المصارف السودانية، مقررات بازل و دورها في دعم واستمرارية المصارف واستقرار الصرف المالي داخله. إختبرت الدراسة الفرضيات الآتية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مقررات بازل والتنبؤ بالأزمات المالية، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مقررات بازل والحماية من الازمات المالية، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مقررات بازل ودعم استمرارية في المصارف السودانية. توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: تساعد مقررات بازل 1 ، 2 ، 3 المصارف السودانية بالتنبؤ بالأزمة المالية قبل حدوثها، تساعد تطبيق مقررات بازل في تقوية الحماية من الأزمات المالية التي تعتري المصارف، جودة تطبيق مقررات بازل يقلل من حدوث الأزمات المالية في المصارف. أوصت الدراسة بالآتي: يجب على تطبيق المصارف السودانية لمقررات بازل لكي يحمي البنك من مخاطر الإفلاس، يجب على المصارف السودانية الالتزام بما ورد مقررات بازل التي تساعد بالتنبؤ الأزمة المالية، يجب على المصارف السودانية تطبيق مقررات بازل يساعد التنبؤ بالأزمة المالية وتجهيز المعالجة مسبقاً.

الكلمات المفتاحية: مقررات بازل- الأزمات المالية.

Abstract.

The study dealt with the role of the Basel decisions in predicting and protecting against financial crises. The problem of the study was the emergence of the financial crisis, which led to the contribution of the Basel decisions, and a major role in solving the problems of all Sudanese banks. These decisions worked on addressing credit risks, addressing financial changes and predicting them in advance to work or to create alternatives that address the financial shortcomings that occur due to the weak financial position due to the lack of reliance on the decisions of the Basel Committee that deal with the financial failure in banks from its roots. The study aimed that the application of the Basel decisions pave the way for predicting and addressing the financial crisis before it occurs, the role of the Basel decisions in protecting Sudanese banks from financial crises, the Basel decisions and their role in supporting the continuity of banks and the stability of financial exchange within them. The study tested the following hypotheses: There is a statistically significant relationship between the application of the Basel decisions and the prediction of financial crises, there is a statistically significant relationship between the application of the Basel decisions and protection from financial crises, there is a statistically significant relationship between the application of the Basel decisions and the support of continuity in Sudanese banks. The study reached the following results: Basel I, II, III help Sudanese banks to predict the financial crisis before it occurs. The application of Basel decisions helps strengthen protection against financial crises that afflict banks. The quality of the application of Basel decisions reduces the occurrence of financial crises in banks. The study recommended the following: Sudanese banks must implement the Basel decisions in order to protect the bank from the risk of bankruptcy. Sudanese banks must abide by the Basel decisions that help predict the financial crisis. Sudanese

ISSN: 2709-5312

banks must implement the Basel decisions that help predict the financial crisis and prepare the treatment in advance.

Keywords: Basel decisions – financial crises.

المحور الأول: الإطار المنهجي:

تمهيد:

القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثراً بالمتغيرات الدولية المتمثلة في التطورات التكنولوجية وعالمية الأسواق المالية والتحرر من القيود التي تعوق الأنشطة المصرفية والاتجاه إلي تطوير وإدارة مخاطر الإقراض في ظل المعايير الدولية لضبط الأداء المصرفي المتمثلة في معايير كفاية رأس المال التي عرفت باسم مقررات لجنة بازل التي أعلنت في عام 1988 التي ألزمت الدول الأعضاء في لجنة بازل بتوحيد طرق الرقابة من قبل البنوك المركزية ورفع نسبة كفاية رأس المال البنوك لتصبح في حدود 8%من مجموع أصولها الخطرة. لذلك تحرص الحكومات على وضع نظم للرقابة المصرفية والإشراف على البنوك بهدف استقرار النظام الملي وضمان كفاءة النظام المصرفي بما يتواءم مع التطورات العالمية المتلاحقة.

قد أكتسب موضوع كفاية رؤوس أموال البنوك أهمية كبرى في السنوات الأخيرة في ضوء التطورات المالية والمصرفية المتلاحقة، من أجل تلافي انتقال مخاطر العمل المصرفي بين الدول الصناعية بعضها البعض من الدول الأخرى.

على الرغم من الانتقادات العديدة التي وجهت لاتفاقية بازل نظراً لانحيازها لصالح الدول الصناعية . فقد أصبح من المتعارف عليه أن تقيم ملائمة البنوك في مجال المعاملات الدولية يرتبط بدرجة كبيرة بمدي استقبالها لحدود معيار كفاية رأس المالي، ثم قامت لجنة بازل بإجراء بعض التعديلات لتطوير أسلوب حساب معدل كفاية رأس المال وقد تمثلت المقترحات الجديدة التي تم الإعلان عنها في سبتمبر.

ISSN: 2709-5312

مشكلة البحث:

ظهور الأزمة المالية أدى لمساهمة مقررات بازل وبدور كبير في حل مشاكل كل المصارف السودانية وعملت هذه المقررات على معالجة المخاطر الائتمانية ومعالجة التغيرات المالية والتنبؤ بها مسبقاً قبل حدوثها لعمل أو لخلق البدائل التي تعالج القصور المالي الذي يحدث نسبة لضعف الموقف المالي لعدم الاعتماد علي ما جاءت به مقررات لجنة بازل التي تعالج التعثر المالي في المصارف من جذوره، ومن خلال ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: **هل هنالك دور لمقررات بازل في التنبؤ والحماية من الازمات المالية ودعم استمرارية في المصارف السودانية؟**، ومن هذا السؤال تتفرع الأسئلة الاتية:

1- هل لمقررات بازل دور في التنبؤ بالأزمات المالية؟

2- هل لمقررات بازل دور في الحماية من الازمات المالية؟

3- هل لمقررات بازل دور في دعم استمرارية المصارف السودانية؟

أهمية البحث:

1- الأهمية العلمية: تعمل إضافة جديدة بمجال البحث العلمي وخلق دور جديد لتنمية المصارف السودانية ومطابقة لتطورات تكنولوجية حديثة .

2- الأهمية العملية: تطبيق مقررات بازل في المصارف السودانية تحمي البنوك من مخاطر الافلاس والتعثر المالي في المصارف يعمل علي توفير راس مال كافي لمواجهة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على أن:

1-تطبيق مقررات بازل تمهد للتنبؤ بالأزمة المالية ومعالجتها قبل حدوثها.

2-دور مقررات بازل في حماية من الازمات المالية المصارف السودانية.

3-مقررات بازل و دورها في دعم واستمرارية المصارف واستقرار الصرف المالي داخله.

فرضيات البحث:

يسعى البحث إلى إختبار صحة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مقررات بازل والتنبؤ بالأزمات المالية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مقررات بازل والحماية من الازمات المالية.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مقررات بازل ودعم استمرارية في المصارف السودانية.

منهجية البحث:

إتبع الباحث المناهج الآتية:

المنهج الإستنباطي: لصياغة مشكلة الدراسة ووضع الفرضيات.

المنهج التاريخي: لتتبع الدراسات السابقة.

المنهج الإستقرائي: لإختبار الفرضيات.

المنهج الوصفي التحليلي: لتحليل الدراسة الميدانية .

المحور الثاني: الدراسات السابقة:

دراسة: حرم، (2016م):

تناولت الدراسة مشكلة دراسة صعوبة تطبيق مقررات مقررات بازل1- 2 – 3 والمعايير المحاسبية الاسلامية ودورهما في تقويم الاداء المصرفي. هدفت الدراسة إلى إصدار واتاحة المعلومات

بصورة محايدة من اجل تحقيق مفهوم السوق الكفء توفير المعلومات باقل تكلفة وبدون تكلفة للمستخدمين، اختلاف طرق المعالجات الحسابية، وجود المعايير يؤدي الي تحسين نوعية المعلومات المالية، المساهمة في تقوية وتعميق والحفاظ علي استقرار النظام المصرفي العالمي.

دراسة: كريمة، (2017م):

تناولت الدراسة المشكلة التي ظهرت نتيجة لتطور التكنولوجي وكبر حجم المنشآت ازداد في الآونة الاخيرة الغش والتلاعب في البيانات والمعلومات المائية وظهرت حاجة المنشآت التي تقسم وتحسين اداءها حيث تتمثل المشكلة في الاتي: هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التعليم المهني المستمر للمراجع في الحد من مخاطر الازمات المالية، هل توجد علاقة بين العوامل التنظيمية الخاصة لمنشأة والمراجعة والحد من مخاطر الازمات المالية هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر الرقابة جودة المراجعة والحد من مخاطر الازمات المالية من هدف البحث توضح بين عناصر الرقابة علي جودة المراجعة والحد من مخاطر الازمات المالية، التعرف علي العلاقة بين التعليم المهني المستمر للمراجع في الحد من مخاطر الازمات المالية بيان العلاقة بين العوامل التنظيمية الخاصة لمنشاة المراجعة والحد من مخاطر الازمات المالية، المناهج المتبعة في البحث المنهج التاريخي والاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي لأغراض الدراسة الميدانية.

دراسة: محروس، (2017م):

تناولت مشكلة الدراسة بانه تعتبر التنبؤ بالفشل المالي للشركات أحد الموضوعات التي نالت اهتمام كثير من الأطراف ذات العلاقة بالشركة، نظراً لما يترتب على الفشل المالي من آثار سلبية على الاقتصاد القومي بشكل عام .تلك الآثار السلبية حيت تتعرض لفقدان وظيفتها وتشويه سمعتها المهنية ويسهم التنبؤ بالفشل المالي في مساعدة مختلف الأطراف على تحليل أداء

الشركات وتقييم مدى قدرتها علي الاستثمار، وتحديد الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتجنب حدوث الفشل المالي أو تخفيض التكاليف التي تترتب عليه، هدفت هذه الدراسة إلي أقتراح نموذج محاسبي يساعد علي زيادة كفاءة التنبؤ بالفشل المالي للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية.

دراسة: StaraBibi& Fatima, (2019):

تمثلت مشكلة الدراسة في يحدد الربحية للبنوك ودور مقررات لجنة بازل 3 في قطاع البنوك الاسلامية والمتداولة في باكستان وهدفت الدراسة الي فحص ومقارنة اداء القطاع المصرفي الاسلامي والتقليدي في باكستان من حيث تأثير اصلاحيات بازل 3 علي ربحية وسيولة البنوك الاسلامية والتقليدية في باكستان لهذا الغرض تم اخذ البنك الوطني الباكستاني NBP كوحدة تحليل وتم جمع البيانات المالية لمدة ثماني سنوات من الموقع الرسمي ل NBP كوحدة اخترت الدراسة الفرضيات التالية بازل 3 له تأثير ايجابي علي ربحية البنك الاسلامي، بازل 3 له تأثير ايجابي علي ربحية المجال التقليدي ل NBP بازل التقليدي، توصلت الدراسة الي ان مقررات لجنة بازل الثانية لديها علاقة ايجابية علي كبيرة مع ربحية وسيولة القطاع الاسلامي رات البنوك الاسلامية اعلي من حيث تأثير بازل 3 علي الربحية وسيولة وهي أكثر ربحية واكثر سيولة وراس مال كبير مع معايير بازل 3، أوصت الدراسة بأنه يحتاج القطاع المصرفي التقليدي الي اعادة تصميم سياساته وجعله اكثر امتثالا لمعايير بازل 3 لتحقيق المزيد من الارباح ويكون اكثر سيولة مثل البنوك الاسلامية وتحسين اداءه التقليدي أما عن طريق زيادة المبيعات أو عن طريق خفض اسعار الترميز العائد علي خدماته.

المحور الثالث: الإطار النظري لمقررات بازل:

أولاً: نشأة لجنة بازل:

مع دخول النصف الثاني من القرن العشرين وتطور القطاع المصرفي وظهور ما يعرف بالبنوك الدولية العملاقة وهى البنوك التي تعمل في أكثر من دوله ظهرت مشكلة الرقابة على هذه المصارف وهل تكون الرقابة محصورة في البنك المركزي في الدولة الأم أم تتعداها إلى المعنية خصوصاً في ظل وجود قوانين ذات صيغ مختلفة قد لا تكون كافيه لمحاصرة المخاطر المختلفة التي تدخل فيها هذه البنوك.

قد اتجهت الدول الصناعية الكبرى لهذه المشكلة التي تهدد نظام الدفع العالمي وكونت لجنة لانظمة الرقابة والتخطيط المصرفي يكون مقرها مدينة (بازل) في سويسرا حيث مقر بنك التسويات الدولية وقد استمدت هذه اللجنة اسمها من المدينة السويسرية وأصدرت في عام 1985م وطبقت في عام 1994م وسميت (بازل) وقد استهدفت جهود اللجنة غايتين أساسيتين:

1. العمل على تقوية واستمرار النظام المصرفي الدولي وذلك بعد تفاقم مديونية العالم الثالث حيث توسعت المصارف وخاصة الدولية منها خلال عقد التسعينات في تقديم قروضها للدول النامية وتأثرت تلك المصارف لفشل العديد من هذه الدول في مقابلة التزاماتها الشئ الذي أثقل هذه المصارف بالديون الهالكة.
2. إزالة المنافسة غير العادلة والمتمثلة في(نزار عبد الرحيم عبد اللطيف، 2004م، ص65):

أ . منافسة المصارف اليابانية: حيث استطاعت هذه المصارف النفاذ بقوة للمصارف الغربية وتقديم خدماتها بتكلفه اقل كثير أو استقبال ودائع ضخمه مقارنة مع الدول العربية وبالتالي تحقيق ارباح كبيرة جدا لمساهميها بحسب انخفاض رؤوس أموالها.

ب. التطورات الاخيره في الصرفية الدولية: حيث شهدت الساحة الدولية المصرفية جملة من التطورات المتسارعه جاء في مقدمتها تزايد الاتجاه العالمي نحو تحرير الأسواق النقدية من

القيود بما فيها التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من سعة وعمق نشاط المصارف وقد تزامن ذلك مع ظهور أساليب وتقنيات حديثه زادت من عمق المنافسة في المصارف.

بنك التسويات الدولي هو بنك تأسس بسويسرا بموجب اتفاقية برتنوودز التي أنشأها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام 1945 م يمكن البنوك المركزية من التعاون فيما بينها لتتعامل مع المشاكل لتي تواجهها بإيجاد الحلول الممكنة وعلى الرغم من وجود البنك المركزي جنبا إلى جنب مع التسويات الدولي إلا أن الأخير تمكن من فرض نفسه على الساحة بصوره تمكنه من التكيف مع المشاكل المتجددة التي تواجهها البنوك المركزية مما أهله لان يكون مصرفا لبعض المؤسسات المالية الدولية ومن بينها هيئة التعاون الاقتصادي الاوربى (OECD) (معاوية يوسف محمد الحسن، 2004م، ص85). ومنذ عام 1960 أصبح بنك التسويات الدولي وهو البنك الذي تجتمع فيه البنوك المركزية الاوربيه كأعضاء لتبادل وجهات النظر في البنوك التي ترتبط بتلك المصارف واتخاذ القرارات التي تتعلق بالنقدية الدولية بالاضافه إلى ذلك هو مركز احتياطات الذهب لعدد من البنوك المركزية الكبرى وله وزن كبير ومؤثر على المستوى العالمي في تحديد الأسعار الصرف للعملات وتقييم أسعار الذهب وقد تحصل البنك على دعم كبير من مجموعة الدول الكبرى التابعة له ومن صندوق النقد الدولي للقيام بدورة المنوط به على مستوى العالم(محمد عبد الرحمن الحسن، 2004م، ص210).

ثانياً: أهداف لجنة بازل:

1. فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية.
2. التنسيق بين السلطات النقدية الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الاجنبية، لما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية.

3. تحفيز ومساندة نظام رقابى معيارى يحقق الامان للمودعين المستثمرين والجهاز المصرفى برمته ويحقق الاستقرار في الاسواق المالية والعالمية.
4. تحذير البنوك في مواجهة أي مخاطر مستقبلية.
5. تخفيض المخاطر التى تتعرض لها البنوك.

ثالثاً: مقررات بازل:

أدت التطورات المتلاحقة بسبب ظاهرة العولمة إلى ظهور أدوات مالية جديدة مثل التصديق المصرفي والتطورات التكنولوجية في مجال الإتصالات والمعلومات الخاصة لجهة جمعها وحفظها ومعالجتها، الأمر الذي أدى إلى زيادة تعرض البنوك للمخاطر وسرعة إنتقالها، مما يتطلب أساليب الرقابة المصرفية، وطرق إدارة المخاطر. واستجابة لهذه التطورات أصدرت لجنة بازل مقترحاتها بشأن وضع إطار جديد للرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي(محمد عوض الكريم الحسين الحسن، 2012م، ص101).

تأسست لجنة بازل في عام 1974م في مدينة بازل، وهي مدينة تقع شمال سويسرا على نهر الراين، حيث يوجد أيضاً مقر بنك التسويات الدولية. وقد تكونت هذه اللجنة من مجموعة من الدول الصناعية العشر وهي: (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، كندا، المملكة المتحدة، إيطاليا، هولندا، السويد، سويسرا، اليابان، إضافة إلى لوكسمبورج). وأطلق على هذه اللجنة ثلاثة مسميات، وهي:

1. لجنة بال وذلك نسبة إلى مكان إنعقادها بمدينة بال باللغة الفرنسية.
2. لجنة بازل نسبة إلى مكان إنعقادها بمدينة بازل باللغة الإنجليزية.
3. لجنة كوك نسبة إلى رئيسها مدير بنك إنجلترا المستر كوك.

لقد كانت هذه اللجنة تعقد إجتماعها في سويسرا، حيث مقر بنك التسويات الدولية برئاسة كوك من بنك إنجلترا. ومن هنا أتت التسمية بلجنة بال أو بازل، أو كوك(خليل الشماع، 1995م، ص ص 9-10).

أنشأت لجنة بازل للأنظمة والممارسات الرقابية بواسطة محافظي البنوك المركزية لمجموعة العشر دول التي تكونت منذ 1975م، وهي مجموعة الدول التي أرست قواعد مقررات لجنة بازل. وقد ركزت هذه المقررات على بث أهمية كفاية رأس المال من جديد على الملاءة المصرفية للبنوك.

تأسست لجنة بازل بسويسرا، وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية، بالإضافة إلى المنافسة القوية التي خلقتها البنوك اليابانية التي كانت رؤوس أموالها متدنية.

قد قدمت اللجنة تقريرها الأول عام 1978م لمحافظي البنوك المكزية لمجموع الدول العشر مستهدفاً تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية والوطنية. وفيما يتعلق بكفاية رأس المال ومعاييرها، وذلك بالنسبة للمصارف التي تمارس أعمالها الأولية. في يوليو 1988م تمت الموافقة على التقرير النهائي الذي قدمته اللجنة من قبل مجلس المحافظين تحت اسم إفاقية بازل (ا) المحدد لقواعدة حساب معدل كفاية رأس المال للبنك (سمير الشاهد، 2003م، ص2).

رابعاً: إيجابيات وسلبيات إتفاقية بازل (ا):

1. إيجابيات معاير كفاية رأس المال:

لمعيار كفاية رأس المال عدة إيجابيات، هي:

أ. الإسهام في دعم واستقرار النظام المصرفي العالمي ودعم التعاون في قدرة المصارف على المنافسة.

ب. المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف وجعلها أكثر واقعية.

ج. لم يعد المساهمون في المشروعات المصرفية مجرد حملة أسهم ينتظرون العائد منها على غرار المشروعات الأخرى، بل اقتحم المعيار المساهمي البنوك في تصميم أعمالها.

د. أصبح من المتاح للمساهم القدرة على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية، وذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دولياً، وبذات الصورة بين دول وأخرى أو بين بنك وآخر.

2. سلبيات معيار كفاية رأس المال:

لمعيار كفاية رأس المال عدة سلبيات، هي(فؤاد شاكر، ص ص 163-191):

أ. قد يكون الثمن والذي يختاره بنك للإلتزام بمعيار كفاية راس المال هو عدم تكوين المخصصات الكافية، ذلك إن لم تكن الدولة تتبع سياسات موحدة وملزمة في تصنيف الأصول واحتساب المخصصات وتهميش الفوائد.

ب.تعد أهم سلبيات المعيار هي إضافة تكلفة إضافية على المشروعات المصرفية تجعلها في موقف أضعف تنافسياً من المشروعات غير المصرفية التي تؤدي خدمة شبيهة، إذ يتعين عليها زيادة عناصر رأس المال بما يتطلبه من تكلفة عند زيادة الأصول الخطرة.

ج. قد يحاول أحد البنوك التهرب من الإلتزام بالإتجاه إلى بدائل الإئتمان التي تدرج خارج الميزانية مع إغفال تضمينها لمقام النسبة، الأمر الذي ينبغي متابعته من جانب سلطات الرقابة.

د. كما أن المعيار لا يعالج إلا مخاطر التمويل، ويهمل المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة، سعر الصرف، السيولة، خطر توظيف القيم المنقولة، الترجيحات التي تتطلب إعادة النظر مثل مؤسسة صغيرة أو متوسطة أو متعددة الجنسيات لها نفس معامل الترجيح 100%.

هـ. التمييز بين بلدان (OECD) والخارجة عنها تعتبر وجهة نظر قابلة للمراجعة وإعطاء إميتيازات لبعض الدول دون الأخرى خاصة دول (OECD) (الهادي شايب عينو، 1993م، ص 207).

و. كما فشل المعيار في تضمين إطار أو قواعد واضحة بالنسبة لمخصصات القروض وإعادة تقييم الموجودات الثابتة (غير العاملة). كما عمدت العديد من الدول إلى إعتبار نسبة الـ8% هي حد أقصى بدلاً من الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال، مما شكل عاملاً لعدم المساواة بين هذه الدول(محمود عبد العزيز، 2003م، ص ص 95-96).

المحور الرابع: الإطار النظري للأزمات المالية:

أولاً: مفهوم الأزمة المالية:

1-**الأزمة لغة:** الأزمة بمعنى الشدة و القحط ، يقال: تأزم الشئ أي شد و ضاق ، و تأزم إذا أصابته أزمة، و في المعنى العام هي الشدة التي يستعصى حلها إلا ببذل جهد و إفراغ وسع(مختار الصحاح، 1417هـ)

2-**الأزمة إصطلاحاً:** بأنها انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما أو في سوق العقارات او مجموعة من المؤسسات المالية(إبراهيم علواش).

3-**تعريف الأزمة عند الاقتصاديين:** تعريف الأزمة العالية، وأنها انهيار مفاجئ يطرأ على التوازن في إحدى الأنشطة الاقتصادية أو في محمل النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان.

4-**الأزمة المالية لغة:** يقول الأصمعي: أصل الأزمة الشدة والإمساك الإنسان بعضها على بعض، ويقول الزمخشري في أساس البلاغة: أزم الذعر علينا، وانشأ أزمة، و سنة أزمة وأزوم، وسنون اوزام، إصابتهم أزمة و تتابعت عليهم الأزمات، وعليها إذا حافظ و قال جزام

سيعف الله في كل موطن ..... ، إذا أزمت يوم اللقاء ازم ونحب صاص العين يعرف الأزمة – بألف بحدوده بالانبار التي تشتد و بعض هذا التعبير عن شدة و القسوة و يقول أيضا: وأزم علينا الدهر بازم إذا ما اشتد وقل خيره وقد ورد في المعجم الوسيط إن الأزمة هي: الضيق والشدة، يقال أزمة مالية و أزمة سياسية وأزمة مرضية والقحط والحمية وجاء ذكر ذلك صراحة في الحديث: اشتهي أزمة تفرحني يقول بن متطور تعليقا على هذا الحديث مجاهد ان قريش إصابتهم أزمة شديدة وكان أبو طالب ذا عيال، والاوزام السنون الشدائد بالبوازم أو اوزام(العندي علي بن حسام الدين المتقي، 1989م، ص 274).

عليهم العام و الدهر سازم ازمتا واروما اشتد فحطة و قفل اشتد وقلل خبرة وسنة ازمة وازوم وازمة (10) ويظل من هذا التعاريف اللغوية اللازمة بانها نشر الى معنى الشركة القوي و الضعيف وانها عاليا ما تعلق على مرحلة حرجة تصيب صاحبها(ابن منصور ، ابن محمد بن مكرم الافريقي المصري، ص16).

ثانياً: مفهوم الازمة في الاقتصاد:

أما تعريف الازمة من منظور اقتصادي فهو المدخل لتوضيح مفهوم الازمات المالية التي تحاول بيانها في هذه الدراسة، فالازمة المالية هي عبارة عن مصطلح مركب من كلمة ازمة ومالية، قد عرفت الازمة اقتصاديا بانها: اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في احد الانشطة الاقتصادية أو في مجال النشاط الاقتصادي في تلدما وعدة بلدان، وتطلق بصدره عامة على الخلل الناشئ من خلال التوازن بين العرض والطلب (الانتاج والاستهلاك) (محسن احمد الحضري ، 2003م ، ص115).

أما الازمة المالية فهي: تشمل (الحسابات التي تسجل العمليات على المستندات والاسهم وعلى المؤن في حال انخفاضها، والصفات المتعلقة بالسيولة لدى المؤسسة والكماليات لكن يمكن بيان

مفهوم الازمة المالية: بانها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الاصول، فالاصول أما راس مال مادي يستخدم في العملية الانتاجية، مثل الالات و المعدات والابنية، وأما اصول مالية و هي حقوق ملكية لراس المال المادي او المخزون السلعي، مثل مالية، ومنها العقود المستقبلية – للنفط او للعملات الاجنبية مثلا – فاذا انهارت قيمة اصول ما فجاة ، فان ذلك يعني افلاس و انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها وقد تاخذ الازمة المالية شمل انهيار مفاجئ في سوق الاسهم او في عملة جولة ما، أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية تمتد بهد ذلك الى باقي الاقتصاد.

ثالثاً: تعريف الازمة المالية:

يقصد في الازمة المالية في اللغة: الضيق والشدة (1) يقال تازم الامر أي اشتد و ضاق وتازم اصابته ازمة، والازمة في حد زاتها مشكلة او موقف او قضية تحتاج الى قرارت وسياسات وافعال واليات تحتاج معها ، فان لم تكن مكررة و لم يمتد تاثرها الى خارج الشركة والدولة فتغير حدث او حالة، اما اذا تكررت الواقعة او امتد تاثيرها الى خارج الشركة او خارج الدولة فعندئذ تصبح ازمة عالمية (Golobalcrisis).

كما هو الحال بشان الازمة العالمية، ويمكن القول بان هذا التعريف قد تناول الازمة بصفة عامة و لكنه لم بتعرض للازمة المالية واسبابها وانواعها ومظاهرها وخصائصها.

اما بالنسبة للازمة المالية فلا يوجد تعرف واحد او محدد لها و عرفها البعض مفرقا بينها و بين الازمة الاقتصادية بانها اضطراب حاد و مفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية نتيجة انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد اثاره الى القطاعات الاخرى(نسرين نور الدين العربي وحسين على ،2002م، ص439).

قد تم تعريفها بانها ازمة اشمل واعم من الازمة المالية حيث انها تحتوي على طياتها مزيج من الازمة المالية و الازمة الناقدية التي تتمثل مظاهرها في المضاربات على العملة واضطرابات الجهاز المصرفي في انخفاض معدلات الادخار واحجام الكثير من المقترضين عن سداد القروض للبنوك مع انقطاع معدلات التضخم و انخفاض الاستثمار، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة او منفردة الى ظهور ازمة اقتصادية حادة في المجتمع تنعكس اثرها على المعدل السنوي للنمو الاقتصادي فينخفض، كما ينخفض الطلب على السلع و الخدمات و انها تنخفض الصادرات(وجدي محمد عبد ربه، 2012م ، ص145).

كما عرف البعض الاخر ان الاومة المالية بانها: مجموعة من الاضطرابات المالية التي تقود الى الاخطار – خاصة مشاكل عدم السيولة و الافلاس المشاركين في الاسواق المالية وهي مشاكل عدم السيولة والافلاس بين معظم المشاركين في المالية ا وسمح التدخل الرسمي للسيطرة على هذه النتائج و يجب ان تمر بين ازمة العمال و الازمات المصرفية او حدوث الاثنين معا. وعلى القول بانه على رغم من هذه التعريفات قد اشار الى بعض الازمة المالية وهي مشاكل عدم السيولة والافلاس بين معظم المشاركين في الاسواق المالية ، بعض انواع الازمة المالية الا ان لم يوضح اسباب حدوث الازمة ومظاهر خصائصها ، وعرفها اخر بانها فترة صعبة تمرم بعا المنشاة نتيجة للنقص في الموارد النقدية وجود التزامات بالدفع بها، ويصاحب ذلك صعوبة في الحصول على التمويل المناسب (غالب عوض الرافاعي، 2009م، ص112).

كما عرفها اخرين بانها الانخفاض المفاجئ في اسعار نوع أو اكثر من الاصول، والاصول راس مال مادي تستخدم في العملية الانتاجية مثل الالات والمعدات والابنية، واما اصول مالية، هي حقوق ملكية لرأس المال او المخزون مثل الاسهم و حسابات الادخار مثلا، او انها حقوق ملكية

للاصول المالية و هذه تسمى مشتقات مالية و منها العقود المستقبلية (النفط و العملات الاجنبية على سبيل المثال).

رابعاً: التعريف بالأزمة المالية العالمية:

أن أفضل تعريف للازمة المالية العالمية هو: أن الأزمة عبارة عن سلسلة متصلة من الأحداث تبدأ بحادثة صغيرة فتطور إلى حدث اكبر ثم تتحول الى ما يشبه الصراع ثم تنتهي بالوصول إلى درجة الأزمة، وذلك لان هذا التعريف ينسجم مع الإحداث و الأسباب التي أدت إلى وقع هذه الأزمة التي يعيشها العام الآن.

فقد لاحت بوادر هذه الأزمة في عام 2006م عندما بدا بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع المستوى إلى سعر الفائدة، الأمر الذي أدى إلى زيادة في إعطاء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد احتياطها، وخصوصاً عندما قامت البنوك المقرضة بالانتقاض إلى السجل الائتماني للعملاء، وقد أسهم على السداد حتى بلغت تلك الغروض 3,1 تريليون دولار في شعر مارس في العام (2007م) وبداية العام (2008م).

أن هذه الظاهرة شكل خروجا من هذه القواعد الأخلاقية المهنية التي تحكم أعمال المصارف وبيوت المال في شكل نظاما اقتصاديا و الذي يجب أن يستند إلى قاعدة من الأخلاق والقيم والمبادئ التي تكفل تحيق التوازن المطلوب بين أطراف النشاط الاقتصادي أفراد و مؤسسات لمنع الاعتداء على حقوق الآخرين(محمود حسني العتبي وأحمد يوسف، عرقيات، أثر 2012م، ص 110).

تعريف اخر للازمة المالية بأنها لحظة تتعرض فيها المنظمة للخطر (1995م) كما عرفها جون برت بانها سلسلة متصلة من الأحداث تبدأ بحادثة صغيرة متطورة إلى حدث اكبر ثم تحول الى ما نسميع بالصراع و تنتهي بالوصول إلى درجة الأزمة Incident– Accident – conflict

crisis –، كما يمكن ان تعرف الأزمة على أنها نوع من التمزق والتدهور الذي يؤثر فعليا على نظام المنظمة، ويهدد قواعدها الاساسية و شعورها بزاتها و كيانها.

تراكم وتزايد مستمر لاحداث وامور غير متوقعة على مستوى جزء من النظام او النظام كله بالاضافة الى التاثير الشديد على اطراف داخل النظام أو خارجه ماديا وسلوكياً ونفسياً.

الازمة الى اقل درجة للكارثة (disaster) اذ يبدأ من مفهوم التشبع لمفهوم الكارثة في الثقة والاصطلاح بأنها النازلة العظيمة فهي اذا اعظم درجة من الأزمة.

كما عرفها معظم الباحثين على أنها حادثة ينجم عنها تعرض مجتمع إلى أخطار شديدة مادية وخسائر تؤثر على البناء الاجتماعي والكارثة أن الأزمة و أكثر منها من حيث الحجم و الانتشار والتأثير والخسائر المرتبة عليها سواء كانت مادية أو بشرية، فالأزمة غالبا ما ينتج عنها كارثة و ذلك عند تفاقمها و ارتفاع حدتها واستدارها.

مما سبق يتضح ان مفهوم الازمة على الصعيد الاقتصادي لا يخلو من كونه فترة حرجة مصحوبة نحلل بهذا الكيان، او نظام معين على نحو يستدعى اتخاذ مواقف تجاه تجاه هذه الازمة و هذا الحلل يؤثر ماديا على النظام كله الذي يقود الى كارثة تطيح بالنظام الاقتصادي للمجتمع ، كما انه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام و هذا نابع من الفلسفة الاقتصادية او المنهج الخاطئ في التطبيق.

عادة ما يحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في اسعار الاصول نتيجة انفجار فقاعة للقرية مثلا، سواء كانت مالية، او سعرية او كانت فقاعة مضاربة فهي تعرت بيع و شراء كميات ضخمة من نوع او اكثر من الاصول المالية او المادية (اسهم عقارات) باسعار تفوق اسعارها الحقيقية، وغالباً ما تنشا الفقاعة عندما نضع اموال على اصول اكثر مما، و هذا مشابه لما يحدث في عمليات المضاربة و التي تعبر عن عملية بيع و شراء اصول بانواعها لزاتها، للاستفادة من

تقليات و ليس لاستخدامها من الاغراض التي حدث من اجلها او الاستفادة من بيع فوائدعا مثل بيع و شراء و عقار دون استخدامه، او بيع و شراء العملة الاجنبية ليس بغرض الاتجارة و الاستثمار(حرم حسين غزالي عماد، 2008م، ص125).

أن الازمة المالية هي اضطراب حاد و مفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية ونتيجة اثار سلبية على حالة الاقتصاد و البلد بصورة عامة بمختلف القطاعات الاقتصادية (6:2009) وبذلك يمكن القول بان الازمة المالية و لسبب حدوثها المفاجئ او الاتدريجي الحاد فانها تستقطب اهتمام شرائح مختلفة من المجتمع من نقص في المعلومات المتعلقة بها مما يؤدي الى تعدد البدائل المختلفة لعلاج تلك الازمة والشك في نجاح تلك البدائل في الوقت زاته .

على ضوء ذلك فان الازمة الامالية في اغلب الحال لا يمكن التنبؤ بها مما يؤدي الى تعديد واضطراب المصالح مما يترتب على ذلك نتائج سلبية، ونحدد خصائص الازمة(عمر ياسين قصيرات، 2010م، ص ص 88-89).

لا يوجد تعريف او مفوم يحدد الازمة المالية الا انه يمكن انه يمكن القول بشكل منبسط انها اضطراب حاد و مفاجئ في اسعار نوع او اكثر من الاصول سواء اكانت مادية أو مالية أو ملكية للاصول (المشتقات المالية) و قد تاخذ الازمة المالة شكل انهيار مفاجئ في سوق الاسهم او في عمله دوله ما او في سوق العقارات او مجموعة من المؤسسات المالية تمتد بعد ذلك الى باقي الاقتصاد.

عرف بان الازمة المالية وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبيا يضرب السلوك المعتاد وللمنظومة المالية، وبتضمن اخطاراً وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والافراد و جميع اصحاب المصالح.

كما عرفت بانها الذبذبات التي تؤثر كليا على مجمل المتغيرات المالية و حجم الإصدار و اسعار الاسهم والمستتندات، وانها اعتماد الودائع المصرفية ومعدل الضرب.

هي الانخفاض المفاجئ في اسعر نوع أو اكثر من الأصول والاصول اما رأس مال مادي يستخدم في العملة الانتاجية مثل الآلات والمعدات والابنية، وأما اصول مالية فهي حقوق ملكية راس المال المادي او المخزون السلعي مثل الاسهم و حسابات الادخار مثل انها حقوق ملكية للاصول المالية، وهذا يسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية (النفط، والعملات الأجنبية). مصطلح الأزمة (Crisis) مشتق من الكلمة اليونانية (kirisis) وهي لحظة القرار، بالاغريغية القديمة وهي تعبر عن نقطة تحول تاريخية اذ تكون الخيارات و القرارات الانسانية عندها وعلى احداث تغيرات أساسية و جوهرية في المستقبل.

من ناحية اجتماعية تعرف الازمة: فهي محطة محطة هرجة و حاسمة فهي تتعلق بمصي الكيات الاداري و الاقتصادي للوحدة الاقتصادية او المنظمة مما يقضي ذلك على ظهور مشكلة وازمة تتطلب اتخاذ قرار اداري حاسم لحلها مما يجعل متخذي القرار في بالغة نظر للتهديد الخطير للمصالح والاهداف الحالية المستقبيلة للمنظمى فضلاً عن الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار ينبعه انهيار المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي (مها مزهر محسن، 2018، ص294).

يقترب مفهوم الازمة المالية من مفهوم الدورة الاقتصادية فالاخيرة تحصل بانتظام ومتعاقية و قد تكون تعبيرا عن وضع مرغوب بالانتعاش و الرواج او غير مرغوب فيفه والركد في حين ان الازمة تدل على الاختلال او الاضطراب في لحظة زمنية معينة.

لقد ارتبطت الدورات الاقتصادية والازمات المالية بالنظام و عدد تكون تعتبر عن وضع مرغوب بالانتعاش والرواج أو غير مرغوب فيه كالكساد والركود في الازمة المالية تدل على الاختلاف أو الاضطراب.

هناك مفهوم اخر للازمة المالية لقد تعرف الباحثون الازمة المالية عدة تعريفات منها (عمر اقبال توفيق المزهداني، ماهر على حسين الشمام، 2018م، ص160):

1. خلل يؤثر تاثيرا ماديا على النظام و يهدد الافتراضات التي يقوم عليها هذا النظام.
2. احداث او تراكم لمجموعة احداث او مراقف مفاجئ غير متوقع حدوثه يهد قدرة الافراد او المنظمات و جزء منها على البقاء.
3. حالة يتحول في اوضاع غير مستقرة يمكن ان تقود الى نتائج سلبية اذا لم تعتمد اساليب حديثة لاحتوائها.

خامساً: ما هي الازمة المالية:

هي حالة البورصة والائتمان لبلد معين او مجموعة من البلدان و تكمن خطورتها في اثارها على الاقتصاد مسببة بدورها ازمة اقتصادية عادة ما يصاحبها انحصار القروض ازمات السيولة النقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة في الاسواق المال(فريجة حسين وفريجه محمد هاشم، 2015م).

تتطلب ان تفهم ان هناك تفرقة اساسية بين ما يمكن ان نطلق عليه الاقتصاد و بين الاقتصاد الالي باما العيش وهو ما يطلق بالأصول العينية فهو تناول كل الموارد الحقيقة التيي تشبع الحاجات بطريقة مباشرة (السلع الاستهلاكية) او الطريق المباشر (السلع الاستثمارية) والأصول العينية، تتمثل في الأراضي والمصانع، والطرق، ومحطات الكهرباء، وهذا ايضاً القوى البشرية، وبعبارة اخرى هي مجموع السلع الاستهلاكية التي تضع حاجات الانسان مباشرة من ماكل وملبس

وترفيه ومواصلات وتعليم و خدمات صحية، فهي الثروة الحقيقة التي يتوقف عليها بقاء البشرية و تقدمها.

سادساً: أسباب الأزمة المالية:

تتعدد الأسباب المفسرة لظهور الأزمات المالية وتختلف من حيث نوع هذه الأزمات، كما تختلف ايضاحتها وتأثيرها ومدها الزمني ورغم ان لكل ازمة خصائص وأسباب، إلا أن هناك عوامل مشتركة توحد في معظم الأزمات، وهي:

1. نقص الشفافية ويقصد بها عدم دقة المعلومات عبء إداء الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية، خاص فيما يتعلق بالكشف على الحجم الحصى للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية، مما يؤدي فقدان الثقة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
2. تدخل رؤوس أموال ضخمة إلى الداخل والتي يرافقها بوسع مفرط وسريع في الاقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، مما يعمل على زيادة حجم القروض المشكوك في تحصيلها لدى البنوك المحلية.
3. ضعف الإشراف والرقابة الحكومية، مما يؤدي إلى تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة وقدرتها على القيام بالاصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة.
4. وجود خلل في تطبيق السياسة النقدية والمالية الكلية الملائمة خاصة إذا تزامن ذلك مع انعدام الشفافية والفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية.
5. الطبيعة الدورية للاقتصاد الرأسمالي يمر الاقتصاد بالمراحل المعروفة بالدورة الاقتصادية فبعد مرور الاقتصاد.
6. الطبيعة الدولية للاقتصاد الرأسمالي يمر الاقتصاد بالمراحل المعروفة بالدورة الاقتصادية فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد.

7. نقص الشفافية:ويقصد بها عدم دقة المعلومات عن اداء الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية، خاصة ففيا يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياطات الدولية من الدولية من العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى فقدان الثقة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج (قدي عبد المجيد، الجوزي جميلة، 2009م، ص 94-95).

8. الانفصام المتزايد بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي النقدي.

تتعد العوامل والأسباب تؤدي إلى حدوث الأزمة المالية، بعض هذه العوامل خارجية والبعض الآخر داخلي أو محلي، وفيما يلي عرض كهذه الأسباب (أحمد سعيد كرم، 2010م، ص ص 13-18):

1. العوامل الداخلية لحدوث الأزمة المالية

وتتمثل هذه العوامل في الآتي:

أ. عدم استقرار السياسة الاقتصادية الكلية: إن عدم تضييق السياسة الاقتصادية لكفاءة يعتبر من الأسباب الرئيسية المشتركة في العديد من الازمة المالية، من أهم هذه السياسات التي عانت منها من الدول ما يلي:

ب. اضطرابات القطاع المالي: في حد أسباب حدوث الأزمة المالية هي الاضطرابات والتشوهات التي يعاني منها القطاع المالية في مختلفة الدول ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى هذه الاضطرابات ما يلي:

ج. عيوب أنظمة التأمين: تطبيق معظم الدولة بعض نظم التأمين لحماية أموال المودعين لضمان استرداد أموالهم في حالة التعثر أو إفلاس أحد البنوك، وبالرغم من ذلك فإن هذه النظم قد يكون

بها بعض العيوب، أهمها أنها قد تؤدي إلى خلق الخطر المعنوي الخاصة من جانب البنوك التي قد تغامر بالدخول في استثماريات عالية المخاطر اعتماد منها على نقل هذه المخاطر في حالة حدوثها إلى صناديق التأمين، بما يؤدي إلى تعرض شركات التأمين بوجه خاص وأسواق المال بوجه عام للعديد من الاضطرابات والمخاطر.

2. العوامل الخارجية لحدوث الأزمة المالية:

يتمثل أهم العوامل التي تسبب حدوث الأزمة المالية في الآتي:

أ. التحولات المفاجئة في معدلات التبادل التجارية: حيث يؤدي الهبوط الكبير في أسعار الصادرات في دولة معينة إلى إضعاف قدرة الشركة المحلية فيها على الوفاء بالتزاماتها تجاه البنوك الوطنية ممات يؤثر سلباً على الجهاز المصرفي ككل.

ب. تغير أسعار الفائدة العالمية: أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمة المالية في الدولة النامية هو تغير أسعار الفائدة العالمي، ففي التسعينات من القرن الماضي اتجهت رؤوس أموال المستثمرين الدوليين إلى الاستفادة من العوائد المرتفعة على رؤوس الأموال في الدول النامية، غير أن حدوث ارتفاع مفاجئ في أسعار الفائدة الدول الصناعية ادى إلى تحول اتجاه التدفقات الرأسمالية مرة أخرى إلى الدول الصناعية مما عرض الأنظمة المالية الضعيفة في دول الأسواق الناشئة لضغوط التوترات شديدة. ومن ناحة أخرى فإن ارتفاع أسعار الفائدة مع توافر معلومات كافية عن طبيعة الاستثمارات المطلوب تمويلها من حيث المخاطر التي تتعرض لها قد يكون له تأثير سلبي على الاستثمارات والنشاط الاقتصادي ككل، مما يجعل المستثمر غير قادرة على التميز بين المخاطر التي تصاحب هذه الاستثمارات.

ج. العولمة المالية: تتعرض ظاهرة العولمة المالية – وهي ظاهرة التدفقات المالية غير الحدود، للعديد من الانتقادات بسبب سلسلة الأزمات الاقتصادية في الدول المتقدمة والتي أثرت على

الأسواق الصاعدة في أواخر الثمانينات في باقي دول العالم، حيث أدت إلى حدوث اضطرابات في الأسواق المالية وتعرض الهديد من البنوك والشركات للإفلاس.

من ناحية آخر ترى الباحثة أن أهم أسباب حدوث الأزمة المالية نقص الشفافية وعدم دقة المعلومات عن اداء الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية بالإضافة إلى ضعف الإشراف والرقابة الحكومية، ووجود خلل في تطبيق السياسات النقدية المالي الكلية الملائمة خاصة إذا تزامن ذلك مع الفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية.

المحور الخامس: الدراسة الميدانية:

الفرضية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق بازل والتنبؤ بالأزمة المالية:

جدول(1)

اختبار مربع كاي لاختبار الفرضية الاولى

السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	المعنوية	الأهمية النسبية	الدلالة
الفرضية الاولى	1.84	0.48	39.85	0.00	%51.6	موافق

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

ISSN: 2709-5312

توجد فروقات ذات دلالات إحصائية بين العبارات في الفرضية القائلة بان هنالك **علاقة بين تطبيق بازل والتنبؤ بالأزمة المالية** حيث بلغت درجة الموافقة51.6% والقيمة المعنوية أقل من 0.05 .

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق بازل والحماية من الأزمات المالية

جدول (2)

مربع كاي لاختبار الفرضية الثانية

السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	المعنوية	الأهمية النسبية	الدلالة
الفرضية الثانية	1.90	0.50	24.569	0.000	%45.2	موافق

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

توجد فروقات ذات دلالات إحصائية بين العبارات في الفرضية القائلة بأن هنالك**علاقة بين تطبيق مقررات بازل والحماية من الأزمات المالية**حيث بلغت نسبة الموافقة 45.2% والقيمة المعنوية أقل من 0.05 .

المحور السادس: النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصل الباحث إلي النتائج الآتية :

1. تساعد مقررات بازل 1 ، 2 ، 3 المصارف السودانية بالتنبؤ بالأزمة المالية قبل حدوثها.
2. تساعد تطبيق مقررات بازل في تقوية الحماية من الأزمات المالية التي تعتري المصارف.
3. جودة تطبيق مقررات بازل يقلل من حدوث الأزمات المالية في المصارف.
4. جودة تطبيق مقررات بازل تخلف الشفافية في القوائم المالية للمصارف.
5. جودة تطبيق مقررات بازل تسهم في تقديم معلومات محاسبية تتسم بالمصادقية وقابليتها للفهم للمستخدمين.
6. تطبيق مقررات بازل تساعد المصرف في دعم استمرارية نشاطها.

7. تطبيق مقررات بازل بصورة شاملة ودقيقة يقوي الموقف المالي للمصرف مما يساعدد عم استمرارية نشاطها.

ثانياً: التوصيات:

من خلال النتائج الدراسة توصلت الباحثة بالتوصيات الآتية:

1. يجب على تطبيق المصارف السودانية لمقررات بازل لكي يحمي البنك من مخاطر الإفلاس.
2. يجب على المصارف السودانية الالتزام بما ورد مقررات بازل التي تساعد بالتنبؤ الأزمة المالية.
3. يجب على المصارف السودانية تطبيق مقررات بازل يساعد التنبؤ بالأزمة المالية وتجهيز المعالجة مسبقاً.
4. يجب علي المصارف تطبيق مقررات بازل من خلالها يمكن معرفة البنك معرض الأزمة المالية مستقبلاً.
5. يجب على المصارف تطبيق مقررات بازل من خلالها تعرف على المؤشرات والتنبؤ بالأزمة المالية ووضع الحلول لها مسبقاً.
6. يجب على المصارف الالتزام كلياً بم ورد في مقررات لجنة بازل يساعد البنك في تقوية الموقف المالي.

قائمة المراجع:

- ابن منصور ، ابن محمد بن مكرم الافريقي المصري ، لسان العرب ن دار صادر ،بيروت ط1، ج12.
- أبو عبيدة القاسم بن سلام الهزوي – تربيع الحديث – دار الكتاب العدوي – بيروت – 1976م.
- أحمد سعيد كرم، **الجهاز المصرفي المصري والأزمات المصرفية العالمية**، (القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، 2010م).

- الهادي شايب عينو، تطبيق معايير كفاية رأس المال في أقطار واتحاد المغرب العربي، "الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل، (بيروت: إتحاد المصارف العربية، 1993م).
- تهذيب اللغة – تحقيق – عبد السلام محمد هارون – المؤسسة المعرية العامة – القاهرة – 1964م
- حرم حسين غزالي عماد ، العدوى المالية ودورها في انتقال الازمات المالية ، دراسة حالة الازمة المالية العالمية للعام 2008م.
- حرم عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن ، مقررات بازل 2 – 3 المعايير المحاسبية ودورها في تقويم الاداء المصرفي ، رسالة دكتور منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا سنة 2016م.
- خليل الشماع، مقررات لجنة بال حول كفاية رأس المال الملاءة المالية وأثرها على المصارف العربية، (بيروت: الدار العربية ببعلوم، 1995م).
- رمضان عارف محروس رمضان محروس ، إطار محاسبي مقترح للتنبؤ باللازمات المالية للشركات (دراسة نظرياً وتطبيقاً) رسالة دكتوراه منشورة في جامعة جنوب الوادي ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة، 2017م.
- الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو – أسباب البلاغة – ج (1) – و انظر الأزهر – أبو خضور محمد بن احمد الهزوي
- سمير الشاهد، معايير مقررات بازل، (الخرطوم: إتحاد المصارف، أبريل 2003م).
- عمر اقبال توفيق المزهداني ، ماهر على حسين الشمام ، الازمات المالية وأثرها علي منهة المحاسبة والتدقيق ، العدد (117). ، المجلد (37) ، 2018م.
- عمر ياسين قصيرات ، الأزمة المالية العالمية ، الآثار والمسببات (عمان : جامعة الأردن كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، قسم المحاسبة وقسم العلوم المالية وقسم العلوم المالية

المصرفية ، المؤشر الثاني للعلوم المالية المحاسبية حول مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل ، الازمة المالية العالمية من 28– 29/ابريل 2010م.

- العندي علي بن حسام الدين المتقي – كنز العمال في سنن الأقوال و الاهال – بيروت – 1989م.
- غالب عوض الرافاعي ، أثر الازمه المالية على شركات التأمين العربية ، (دراسة تحليلية) مجلة الدراسة المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة ابن عوف ، العدد الثالث ،2009م.
- فؤاد شاكر، التجربة المصرفية بخصوص مقررات لجنة بازل بشأن المعيار الموحد لقياس كفاية رأس المال "الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات" لجنة بازل.
- فريجة حسين و فريجه محمد هاشم ، حوليات جامعة فالما للعلوم الاجتماعية والانسانية : الجزائر ، العدد (13) ، السنة 2015، الازمة المالية العالمية ، الجذور والأسباب والآثار .
- قدي عبد المجيد، الجوزي جميلة، **الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة**، (الجزائر: فندق الأوراسي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع، حول الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصادياً، دول منطقة الشرق الأوسط شمال أفريقيا، 8–9 ديسمبر 2009م).
- كريمة محمد علي ، دور جود المراجعة في الحدمن مخاطر الازمات المالية ، جامعة النيلين كلية الدراسات العليا السنة 2017م.
- محمد عبد الرحمن الحسن، معايير كفاية رأس المال بالمصارف السودانية حسب مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004م.
- محمد عوض الكريم الحسين الحسن، متطلبات الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية في ضوء مقررات لجنة بازلI ، بازل II، (ود مدني: جامعة الجزيرة، مجلة تفكر، ورقة عمل، مجلد 12، العدد 1، 2012م.

- محمود حسني العتبي وأحمد يوسف ، عرقيات ، أثر الازمة المالية العالمية ، على أداء سوق عمان المالي ،2012م.
- محمود عبد العزيز، بحوث مقررات لجة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، (بيروت: إتحاد المصارف العربية، 2003م).
- مصطفى إبراهيم و آخرون – المعجم الوسيط – تحقيق: مجمع اللغة العربية – ج (1).
- معاوية يوسف محمد الحسن، أثر إستراتيجية الدمج المصرفي في إطار توفيق المصارف في السودان من منظور لجنة بازل، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004م.
- مها مزهر محسن ، أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة في ادارة النظام المصرفي ، في نشؤ الازمات المالية، بالتركيز على اتفاقيات بازل 2-1، الجامعة المستنصريه . العدد 107، المجلد (24) ، للسنة 2018م.
- نزار عبد الرحيم عبد اللطيف دور معايير بازل (Camels) في تحقيق السلامة المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004م.
- نسرين نور الدين العربي وحسين على ، العولمه في صنع الازمات المالية الاقتصادية الدولية ، العدد الأول، 2002م.
- وجدي محمد عبد ربه ، دور السياسة الضريبية المصرية في تفعيل رسائل مواجهة الازمه الاقتصادية العالمية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين الشمس ، العدد الثاني ، ابريل 2012م، المجلد الأول.
- Sitaha Bibi& Fatima mazhar k De terminantsiop Banks k profitability 8 loguidity and the Role of basel 3 inisllamic&conventional Banking sector pankis : Acase study opNBBtheceonmisand finance letters conscientra Beam vol 6N1209.